http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1493) السنة السادسة -الثلاثاء (28) نيسان 2009

الجيش الأمريكي يعتذر

والمالكي يطالب باحالة المتسببين الى القضاء العراقي

بغداد / المدى

قدم قائد القوات الأمريكية في محافظة واسط اعتذارا رسميا عن مقتل رجل وامراة خلال عملية دهم لمنزلهما نفذتها قوة أمريكية من خارج المحافظة ، وهو الأمر الذي وصفه رئيس الوزراء نوري المالكي بانه خرق للاتفاقية الأمنية . وكانت القوات الامريكية دهمت فجر الاحد منزلا في حي ١٤ تموز وسط مدينة الكوت وقتلت رجلاً وزوجة اخيه واعتقلت اربعة اشقاء من افراد العائلة بينهم ضابط برتبة نقيب بالشرطة العراقية خلال مداهمة لمنزلهم دون معرفة الاسباب. واوضح فرانسي ان "الجانب الامريكي ملتزم بتطبيق بنود الاتفاقية الامنية بالتنسيق مع قائد شرطة المحافظة وآمر اللواء ٣٢ في الجيش العراقي، وان كل شيء يسير على قدم وساق ولم نخترقها بعد".

في وقت طالب رئيس الوزراء نوري المالكي أمس الاول، الجانب الامريكي بتسليم الجنود الامريكان الذين إرتكبوا حادثة الدهم والقتل في محافظة واسط الى القضاء العراقي، كما امر وزير الدفاع عبد القادر العبيدي حجز اثنين من كبار قادة الجيش العراقي في محافظة واسط، جنوب شرق بغداد، اثر سماحهما لقوة اميركية بعملية دهم فجر الاحد اسفرت عن مقتل امرأة ورجل من عائلة احد الضباط العراقيين.

وكان رئيس مجلس محافظة واسط اعتبر خلال مؤتمر صحفي عقده الاحد، ان الجيش الامريكي خرق بهذه العملية الاتفاقية الامنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة، مطالبا الجانب الامريكي بتقديم مذكرة خطية بالاعتذار عن العملية وكشف ملابساتها.

وقال الجنرال ريتشار فرانسي في مؤتمر صحفي عقد الاحد في مبنى المحافظة أن "الجيش الامريكي يعبر عن اعتذاره وأسفه للعوائل التي فقدت اثنين من افرادها، وأسفنا واعتذارنا للمعتقلين الذين تم اطلاق سراحهم بعد ان تم اعتقالهم اثناء المداهمة".

واتهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي جيش الاحتلال الأمريكي باختراق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين ، وذلك عقب مقتل شخصين خلال عملية مداهمة امريكية.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" عن مسؤول في مكتب رئيس الوزراء:" المالكي ندد بمقتل شخصين في الكوت، وطالب بتسليم الجنود إلى القضاء".

وفي سياق متصل قال متحدث باسم الجيش الامريكي في وقت سابق ان العملية بعد التنسيق الكامل مع السلطات العراقية ، مؤكدًا اعتقال "ستة من المجموعات الخاصة وكتائب اليوم الموعود وقتل احدهم خلال عملية منسقة تماما ونالت موافقة السلطات العراقية".

واضاف ان "الشخص المستهدف مسؤول عن شبكة تتولى تهريب الاسلحة من ايران الى العراق". ويتهم الجيش الاميركي ايران بتدريب وتمويل جماعات خاصة تقوم بعمليات مسلحة، الامر الذي تنفيه طهران.

جدير بالذكر أن بغداد وواشنطن وقعتا اتفاقية في تشرين الثاني ٢٠٠٨ ودخلت حيز التنفيذ في الاول من كانون الثاني تنص على التنسيق بخصوص العمليات الامنية وعدم تنفيذ عمليات عسكرية الا بموافقة السلطات العراقية.

وتمنح الاتفاقية العراق حق الاعتراض على اي عملية عسكرية للقوات الامريكية. في أعقاب هذه الجريمة احتشدت صباح الأحد جماهير غفيرة في الكوت وللمرة الأولى مطالبة بخروج القوات الأمريكية من العراق وإنهاء الاحتلال، وواصفة هذه العملية بالجريمة البشعة والجبانة، ومطالبة بإطلاق سراح النساء والأطفال.

من جانبه،بين قائد القوات البرية الفريق الركن علي غيدان في المؤتمر الصحفي "انه كلف من قبل القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي لتقصي الحقائق والوصول الى النتائج وتدقيق المعلومات ومعرفة سبب تنفيذ العملية من قبل الجانب الامريكي دون التنسيق مع الجانب العراقي".موضحا ان "الاتفاقية الامنية دخلت حيز التنفيذ وفق مرحلتين، الاولى ستكون عندها القطعات الامريكية خارج المدن والقصبات في ٣٠ حزيران من العام ٢٠٠٩ الجاري والمرحلة الثانية هي جلاء القوات الامريكية من العراق في نهاية عام ٢٠١١".

واضاف غيدان ان "الحادث الذي اودى بحياة رجل وامرأة نعتبره خرقا من القوات الامريكية في محافظة واسط، وسيتم تجاوز هذه الخروقات في المراحل القادمة، وستتحمل القوات الامريكية المسؤولية في حال حصول أي خرق امني اخر". من جانبه اكد احد افراد العائلة احمد منعم البديري، زوج المجني عليها وشقيق المجني عليه في الحادث، وأحد المعتقلين الذين اطلق سراحهم "اننا نحتفظ بحقنا الشخصي وبعد انتهاء مجلس العزاء، سنقيم دعوى قضائية بحق القوات الامريكية المسؤولة عن الحادث لدى المحاكم الدولية".

وحضر المؤتمر محافظ واسط لطيف حمد الطرفة والفريق الركن حسين العوادي قائد الشرطة الوطنية والفريق الركن عثمان الغانمي قائد الفرقة الثامنة من الجيش العراقي واللواء الركن رائد شاكر جودت قائد شرطة واسط.

، كما امر وزير الدفاع عبد القادر العبيدي حجز اثنين من كبار قادة الجيش العراقي في محافظة واسط، جنوب شرق بغداد، اثر سماحهما لقوة اميركية بعملية دهم فجر الاحد اسفرت عن مقتل امرأة ورجل من عائلة احد الضباط العراقيين.وقال اللواء محمد العسكري المتحدث باسم وزارة الدفاع ان العبيدي "اصدر امرا بحجز آمر لواء الجيش وضابط اخر في واسط اثر سماحهما لقوة عسكرية اميركية بعملية امنية فجر الاحد دون علم وزارة الدفاع والحكومة". واضاف ان "العملية جرت دون علم الحكومة او التنسيق مع وزارة الدفاع"، مؤكدا ان "تحقيقا فتح بالقضية لاتخاذ الاجراءات اللازمة وعدم تكرار ذلك ولكي يتم التنسيق بشكل متشترك في تنفيذ العمليات الامنية". ولم يذكر العسكري اسمي الضابطين.

من جانبه طالب النائب رشيد العزاوي عن جبهة التوافق العراقية ، القوات الأمريكية بتقديم تفسير كامل لما حدث في الكوت.

وبين العزاوي في تصريحات اعلامية امس الاثنين ان ما حصل من اعتداء على منزل ضابط في الجيش العراقي من قبل القوات الأمريكية في محافظة الكوت هو خرق للاتفاقية الأمنية التي وقعت بين العراق وأمريكا .

وذكر ان هذه الخروقات من المتوقع حدوثها ، مع تواجد كل هذه القوات بالرغم من ان الاتفاقية الأمنية قد عالجت مثل هذه الخروقات ، منوها ان على الحكومة العراقية ان تنبه القوات الأمريكية بأن ليس لديها الحق بان تداهم أو تعتقل أي مواطن عراقي دون علم القوات العراقية ، وعلى القوات الأمريكية تقديم تفسير كامل لهذه الحادثة لاسيما وإنها قالت ان هذا الأمر كان بالتنسيق مع القوات العراقية.

واوضحت المصادر ان "امرأة (٢٧ عاما) ورجل شرطة (٤٨ عاما) قتلا برصاص جنود اميركيين خلال دهم منزل في وسط الكوت". واضاف ان "الجنود اعتقلوا خمسة اشخاص بينهم ضابط شرطة برتبة نقيب وزعيم عشائري، من عائلة الضحايا". واكد مصدر طبي في مستشفى الكوت تلقي جثة امرأة قتلت برصاصتين في الكتف والبطن واخرى لرجل قضى جراء اصابته برصاصة في الرأس.

من جانبه، نفى الجيش الأمريكي في العراق، الاحد، قيامه بقتل رجل واعتقال اربعة أفراد من عائلة واحدة اثناء مداهمته لمنزله وسط الكوت. وقال مصدر مسؤول في الجيش "اشتبكت القوات متعددة الجنسيات الاحد، مع احد المشتبه بهم اثناء اقتحامها لمنزله في الكوت فكانت هناك امرأة في منطقة الاشتباك وتعرضت لإطلاق النار، وحاولت طبابة قوات التحالف اسعاف المرأة؛ لكنها توفيت قبل نقلها الى المستشفى".

وتابع المصدر الامريكي أن "قوات التحالف لم تقم بقتل رجل او اعتقال اربعة أشقاء من عائلة واحدة". وفي سياق متصل بين مرصد الحقوق والحريات الدستورية ان عدد ضحايا الانتهاكات الامريكية في العراق وصل الى قتل ما لايقل عن (٤٥) ضحية وجرح(١٥) منذ توقيع الاتفاقية الامنية بين الولايات المتحدة والعراق.

وقال المرصد في بيان تلقت وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) امس الاثنين نسخة منه على الرغم من توقيع الأتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ودخولها حيز التطبيق مع مطلع العام الجاري ٢٠٠٩، الا ان الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها هذه القوات لم تزل مستمره ضد المدنيين الابرياء حيث ان اغلب اعمال القتل والاصابات التي حدثت من قبلها كان ضحاياها من المدنيين ، مخالفةً لما نصت عليه الاتفاقية في الماده الرابعة والثانية عشرة منها ، وغير مكترثة لمسؤوليتها وفق الجانب القانوني الدولي الذي ينص على أن لا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتداء على المدنيين غير المشاركين في القتال، كما ينبغي الإبقاء عليهم وحمايتهم بناءً على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧ قواعد محددة لحماية المدنيين. وفي الأوضاع التي لا تغطيها هذه المعاهدات، ولا سيما الاضطرابات الداخلية، يتم حماية المدنيين بموجب المبادئ الأساسية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

بدوره، اكد مصدر امني في وزارة الداخلية ان لجنة رفيعة توجهت ظهر الاحد الى الكوت للتحقيق في مقتل زوجة وشقيق النقيب معمر البديري من الشؤون الداخلية. واكد ان "الجيش الاميركي اعتقل البديري خلال المداهمة".

يذكر ان الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة توضح الخطوط العريضة لانشطتها خلال فترة بقائها فيه.ويخضع المتقاعدون الامريكيون لسلطة القانون العراقي،فيمايخضع الجنود الامريكيون للقانون العسكري الامريكي،لكن الاتفاق يحدد الية تسمح بمحاكمتهم في المحاكم العراقية في حالة ارتكابهم جرائم خطيرة عمدا خارج اوقات العمل وخارج قواعدهم.

تدابير العدالة الانتقالية في العراق بحاجة الى المراجعة والتدقيق والنقد والتقويم

بغداد / المدى

رغم مضي ست سنوات على زوال النظام العراقي السابق يعتبر العراق واحدا من أهم البلدان في العالم التي خرجت لتوها من قبضة نظام قمعي، دكتاتوري مستبد، ومازالت جرائمه الفظة ، وهي بحاجة إلى المزيد من المراجعة والمحاسبة من أجل تحقيق العدالة للجميع وعلى قدم المساواة، خاصة لذوي الضحايا والمتضررين.

فلقد أدت الاضطرابات العنيفة التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣، بسبب توسع عمليات الإرهاب الدولي والاقتتال الطائفي والاثني، إلى تناسي الجرائم والانتهاكات الواسعة النطاق التي ارتكبتها سلطات النظام العراقي السابق، وإلى تحويل الأضواء بعيداً عن قضايا العدالة الانتقالية، لكن المحاسبة الفعالة والشرعية عما حدث في الماضي لا تزال ضرورية لإقامة دولة عراقية في المستقبل تُحترم فيها سيادة القانون وحقوق الإنسان. فقد صرحت مجموعة العدالة الانتقالية في العراق في بيان لها بان "تدابير العدالة الانتقالية في العراق مازالت بحاجة إلى المزيد من المراجعة والتدقيق، وإلى المزيد من النقد والتقويم".

وأكد البيان الذي نشره البريد الالكتروني للمجموعة" إن أطراف العدالة الانتقالية في العراق، وهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي، وبعض الأعضاء في الأجهزة القمعية للنظام العراقي السابق، على حد سواء، وموظفون في المؤسسات الانتقالية الرسمية، مازالوا غير راضين تماما عن المراحل التي قطعتها العدالة الانتقالية في العراق خلال هذه الفترة؛ إذ يقولون إنها إجراءات غامضة، وبطيئة، وناقصة، ولا تحقق العدالة الاجتماعية المنشودة بين الضحايا وجلاديهم ولا تضع حدا للصراعات المستمرة؛ ويعزون السبب الأساسي إلى وجود صراع مصالح بين أقطاب مراكز القرار السياسي".

وأضافت المجموعة في بيانها " إن العراقيين جميعا بمن فيهم منتسبو حزب البعث المنحل والأجهزة الأمنية في عهد النظام السياسي السابق، يرغبون بتنفيذ إستراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية تعكس احتياجات وأولويات مجموعة كبيرة من العراقيين المتضررين، وتتضمن العديد من التدابير الفعالة؛ مثل: محاكمة منتهكي القانون، ووضع تعويضات مجزية للضحايا وأسرهم، وانتهاج أسلوب متوازن للتحري، ووضع آليات واضحة للجان الحقيقة، والقيام بإصلاحات مؤسسية ملحوظة".

وجاء على لسان (جميل عودة) رئيس مجموعة العدالة الانتقالية في العراق " إن كفة ميزان العدالة في العراق – رغم الإجراءات الحكومية– لم تستقم بعد، فهناك غضب متزايد بين أسر الضحايا، يقابله قلق واضح في صفوف المحسوبين على النظام السابق، إلا أن الجميع يريدون حدا قطعيا لحالة اللااستقرار، لكي يتمكنوا في المستقبل من العيش جنبا إلى جنب".

وحول أهم التدابير التي يجب اتخاذها في هذا الشأن، أضاف عودة " إنه ولكي تتمكن العدالة الانتقالية من تحقيق أهدافها الإنسانية، فأنه ينبغي النظر مجددا بإجراءات العدالة الانتقالية وتصحيح مسيرتها، بمشاركة حقيقية لجميع قطاعات المجتمع العراقي من ضحايا، ومتهمين، ومؤسسات دينية، وعشائرية ،ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، مضافا إلى المؤسسات الرسمية المعنية بتدابير عملية الانتقال العادل وإعادة البناء الاجتماعية. وكذلك ينبغي أن نمكن ضحايا النظام السابق من الحصول على اعتراف وإقرار رسميين بما عانوه من ظلم عظيم وخسارة فادحة. كما ينبغي العمل على تمكن عائلات شهداء المقابر الجماعية والمفقودين من استعادة جثث موتاها ودفنها، وإحياء ذكرى موتاهم. ويجب أن يحاسب – وبأسرع وقت ممكن ووفق إجراءات قضائية عادلة– مرتكبو الانتهاكات الخطيرة"

هذا وأكد رئيس المجموعة" أنه ينبغي أن يدرك الذين يعطلون العدالة الانتقالية في العراق، أو الذين لا يريدون أن يتدخلوا بصورة مباشرة لتحقيقها أنهم يشاركون الجناة في استمرار معاناة وآلام آلاف الضحايا، ويساعدون العراق على عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي".

من هذا المبدأ، تعمل مجموعة العدالة الانتقالية في العراق على مساعدة الحكومة الوطنية والأطراف المحلية والدولية في الإسراع إلى إقامة الدعاوى القضائية على الجناة، وتشكيل لجان الحقيقة، وإصلاح المؤسسات التي انتهكت حقوق الإنسان، وتقديم التعويضات للضحايا، وتعزيز المصالحة إلى محاسبة المسؤولين عن الفظائع الجماعية أو انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، من خلال تقديم الدراسات والتحليلات النفسية والاجتماعية والقانونية والسياسية، ومن خلال محاولات الاتصال بالمؤسسات المعنية بالعدل وتحري الحقائق، وبالمنظمات غير الحكومية والحكومات على حد سواء.

وتحرص دول العالم – دائما– على توطيد علاقات الصداقة بين شعوبها والشعوب الصديقة، وذلك من خلال ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الشعبية" والتي يمكن عن طريقها تنمية العلاقات السياسية، والاقتصادية والتجارية، والثقافية والحضارية بين البلدان الصديقة.

كذلك يمكن بواسطة علاقات الصداقة التوصل إلى حل النزاعات وتقريب وجهات النظر في القضايا التي تهم الرأي العام العالمي. كما أن الشعوب –نفسها– تشعر بحاجتها المستمرة إلى العلاقات الإنسانية المتوازنة مع بعضها البعض، خاصة بعد أن أصبح العالم بدوله وشعوبه نسيج قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصالات المختلفة.

وبالنظر إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه جمعيات الصداقة مع الشعوب الأخرى، على المستويات كافة؛ لجأت بعض الحكومات إلى تأسيس كيان جامع، يشرف ويدير ويدعم جمعيات الصداقة التي تؤسس لهذا الغرض، مثل: "جمعية الصداقة الصينية مع الشعوب العربية" كما في الصين، أو "منظمة الصداقة والسلم والتضامن" كما في العراق سابقا، أو "الاتحاد النوعي لجمعيات الصداقة" كما في مصر .

كما أسست منظمات جماهيرية دولية لها منظمات محلية في أكثر أنحاء العالم مثل " منظمة التضامن الاسيوي-الأفريقي" و"مجلس السلم العالمي" و"الاتحاد البرلماني الدولي" الملحق".

وللعراق العشرات من جمعيات الصداقة مع الدول والشعوب الصديقة، بلغت نحو (٥٥) جمعية صداقة، مثل: جمعية الصداقة العراقية– المغربية، وجمعية الصداقة العراقية– المصرية، وجمعية الصداقة العراقية– الصينية، وجمعية الصداقة العراقية– اليابانية، وجمعية الصداقة العراقية –النمساوية، وغيرها.

وجمعيات الصداقة العراقية قبل٢٠٠٣، كانت تدار –جميعها– من قبل منظمة تسمى "منظمة الصداقة والسلم والتضامن" وهي منظمة يعتبرها العراقيون واجهة بعثية مخابراتية؛ وكانت تترأسها قيادات معروفة في حزب البعث؛ مثل: "لطيف نصيف جاسم، وعبد الرزاق الهاشمي، وصلاح المختار، وغيرهم"، وهي تمول مباشرة من النظام السياسي السابق، ولها أماكن وبنايات معروفة في بغداد، مثل: بناية شارع حيفا، وشارع الرشيد، وبناية المكتب المهني في شارع النقابات. فضلا عن ذلك فأن أكثرية رؤساء وقيادات جمعيات الصداقة العراقية هم من قيادات حزب البعث ومن مخابراته، وكانت تنسق مع سفارات العراق في الدول العربية والأجنبية لأداء أعمالها .

وكانت أكثرية وفود التضامن العربية والأجنبية من الفنانين والمنظمات والأحزاب والشخصيات تأتي عن طريق منظمة الصداقة والسلم والتضامن، وجمعيات الصداقة العراقية، ولجان التضامن العربية، كما أنها كانت تتبنى المؤتمرات والندوات التضامنية التي كانت تدعم بها سياسيات النظام السابق في داخل وخارج العراق.

خلال ندوة علمية في جامعة بابل

خبير نفطي : الطلب العالمي على المشتقات النفطية متغير مع الزمن

عادل الفتلاوي /المدى/ بابل

خلال الندوة العلمية التي اقامتها مؤخرا مؤسسة التدريسيين الجامعيين في جامعة بابل بعنوان (النفط العراقي وموازنات الطاقة العالمية) اكد الخبير النفطي عدنان عبد المنعم الجنابي خلال محاضرته التي القاها فيها ان الدارس لطبيعة العراق الجيلوجية وتراكيبها لابد من ان يقتنع بان العراق مكمن نفطي كبير قابل للتوسع كثيرا سواء عن طريق استخدام التكنلوجيا او بالاستكشافات للمكامن النفطية الجديدة .

واوضح الجنابي ان احتياطي النفط العراقي الثابت يقدر حاليا بـ(١١٥) بليون برميل تم حسابه على اساس النفط الموجود في تلك المكامن وهذه النسبة كانت محسوبة حين درست تلك الاحتياطيات ولكن اذا ما ادخلنا التكنلوجيا الحديثة فيمكن ان ننتقل لزيادة تقدر من ٢٠٪ او ٣٠٪ الى ٤٠٪ او ٥٠٪ او حتى ٦٠٪ من النفط الموجود في المكمن نفسه.

لافتاً الى ان الاحتياطي الثابت للعراق الذي توصلنا اليه في المكامن المكتشفة كان من خلال المعلومات التي طبقت في ذلك الوقت وبالاسعار التي كانت سائدة والتي توقعت ان العراق يمكنه ان يستخرج(١١٥) بليون برميل فقط ولكن اذا ما أخذنا تلك المكامن نفسها وطبقنا عليها التطور التكنولوجي فيمكننا منطقيا استخلاص كميات اكبر وسوف يصبح عندنا رقم اكبر من هذا الرقم الاحتياطي والذي يعتمد على الزمن والمكمن وطبيعته ولكن لانستطيع علميا ان نقول ان احتياطي العراق هو ضعف هذا الرقم ولكنه بالتاكيد اكثر من هذا سيما وانه سيتزايد من المكامن الجديدة التي لم يحفر فيها.

واضاف الجنابي: نحن نتكلم عن اماكن استثناءات في الطبيعة الجيلوجية العراقية التي يبلغ تعدادها في العراق اكثر من (٥٠٠) تركيب قابل لان يكون فيه نفط ونعمل نحن على حوالي (٥٠) تركيباً فقط حيث ان المنتج من النفط العراقي الان يتكون من (١٢) تركيباً فقط أي ان (٤٨٠) او ما يقارب ذلك من المكامن التي لم نشتغل فيها والتي ان حفرنا فيها فاننا سنتمكن من تقييمها وحسابها لتضاف بعد ذلك الى الاحتياطي الثابت القابل للاستخراج .

مؤكدا ان الاحتياطي العراقي قابل للتوسع باتجاهين وغير قابل للتقلص وذلك باتجاه التكنلوجيا التي تساعدنا بان نستخرج من المكمن نفسه كميات اكبر من النفط ثم الاتجاه الثاني عندما ننتقل الى تراكيب جديدة اذ ان في العراق لاتزال (٩٠٪) من التراكيب المخمنة بوادي منخفض الرافدين الجيلوجي يتواجد فيه النفط والذي يمتد من جنوب شرق العراق الى شمال غرب ويتقلص باتجاه كردستان والحدود العراقية من جهه والحدود الايرانية والسعودية والاردنية من جهه اخرى .

موضحا ان الطلب العالمي على المشتقات النفطية متغير مع الزمن باختلاف الحاجة والاسعار والتكنلوجيا وانه ينتقل من استعمال الى اخر .

وقال الجنابي ان الوقود السائل عليه طلب لتحريك الالة والسيارات بالذات فانه ينتقل الى الوقود او السوائل العضوية وهذا لايعني ان هذا الاستعمال قد انتهى عند هذه النقطة وانما انتقل من نقطة الى اخرى والى نوع معين وربما ينتقل في المستقبل الى نوع اخر ما للاستعمال .

واكد انه خلال القرن الماضي بصورة مستمرة وخاصة في النصف الثاني منه اخذ استعمال الهيدروكاربونات السائلة وقسم من الغازية يتزايد لتلبية احتياجات الصناعات المختلفة في ذلك الوقت كمدخل مادة أولية للبتروكيمياويات التي تلبي ايضا احتياجات مختلفة ومتغيرة .

لافتا الى اننا امام حالة فيها الكثير من الانتقال والتغيير والتطور التي تؤثر عليها طبيعة التقدم البشري ومستويات الاسعار والمحصلة النهائية للصناعة والتكنلوجيا وتطور البشرية من مجتمع الى مجتمع .

وتساءل الجنابي عن طبيعة المؤثرات على البيئة للطاقة العالمية وموازنتها وقال:ان الاتجاه العام حاليا على الطاقة يتوقع ان الدول النامية وخاصة الدول المتجهة للتصنيع مثل الصين والهند وغيرها لربما يزداد الاستهلاك فيها الى اكثر من (٥٠٪) من الان وحتى ربع القرن القادم وفيما يتعلق بالدول الصناعية المتقدمة وخاصة اذا ماعادت الاسعار الى ارتفاعاتها فسوف تكون هذه الدول شبه مستقرة باستهلاكها وخاصة من خلال استعمال سبل تكنولوجيا غير معتمدة على النفط والغاز وادخال موارد بديلة عنه مثل الحركة من خلال الكهرباء او استعمال الوقود العضوي والسوائل العضوية في محركات السيارات وقال :نتوقع بصورة عامة ان التقدم والتطور يتجه نحو الاستهلاك مع كل اختلاف التخمينات وهناك اختلافات هائلة في العالم بالتخمينات وحتى ان هناك من يتوقع انتهاء عصر النفط ولكن اغلب الخبراء والدارسين يعتقدون ان الطلب على النفط سوف يتطور سيما في الدول النامية والمصنعة حديثا كالصين والهند ودول العالم الثالث ولربما يكون هناك ثبات في بعض الاحيان وميل الى الانخفاض في الدول الصناعية المتقدمة سيما على ضوء متطلبات البيئة التي تاخذ دوراً مهماً في سياسات الطاقة في كثير من الدول ومتطلبات البيئة من احتباس حراري وانبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون والتلوث البيئي المباشر سواء كان كيمياوياً او اشكالاً اخرى سوف تفرض ضغوطها على معدلات استهلاك الطاقة وطريقة استهلاكها .

مؤكدا ان هناك مجالاً كبيراً لتدخلات السياسات الحكومية والدولية من خلال برامج البيئة التي تؤثر على طلب النفط خصوصا والهيدروكاربونات عموما. واختتم الجنابي محاضرته قائلا : يعتقد بعض الخبراء ان التقدم العلمي السريع والثورة التكنلوجية المتسارعة لربما تفاجئنا من بين المفاجآت عن دمج الذرة بدلا من انفلاقها لتوليد طاقة لا متناهية ويذهب بعض الخبراء الى ان يكون هذا الاندماج (بارداً) وشبه مجاني وطاقة لانهائية ولكنه يؤكد ان هذا في الحلم ويستدرك ويقول يجب ان نبقي في ذاكرتنا ونحن بلد نفطي ان التطور التكنلوجي قد يفاجئنا باشكال مختلفة من الطاقة.